

كوت ماري عراق
داد كاي بالاي نيستيجادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٣/التحادية/التمييز/٢٠١٣

تشكلت المحكمة الاتحادية العليا بتاريخ ٢٠١٣/٣/١٢ برئاسة القاضي السيد مدحت العمودي وعضوية كل من السادة القضاة طارق محمد الساسي وجعفر ناصر حسين واكرم طه محمد واكرم احمد بيان ومحمد صائب النفليندي وعبود صالح التميمي وميثاقيل شمشون قس كورجيس وحسين ابو لثمن المأثورين بالقضاء باسم الشعب وأصدرت قرارها الاتي :

- التمييز - المدعي - ازيب نعمة مجيد - اضافية الي ترثة مورثها اسعد عبد الرسول مجيد
وكيلها المحامي علي الرماهي .
التمييز عليهما - المدعي عليهما - ١. مدير بلدية كسريلاء/اضافية لوظيفته وكيله
الموظف الحظوي امير رحيم حميد .
٢. وزير العدل/اضافية لوظيفته وكيله الموظف
الحظوي بلال محمد حسن .

الادعاء

ادعى المدعي (التمييز) بواسطة وكيله اسام محكمة القضاء الإداري بأنه سبق وان تم تخصيص قطعة الأرض السطحية المرغوبة (٣/١٥٥٥٧ م ١١م جزيرة) باسم المفقود (اسعد عبد الرسول مجيد) من قبل دائرة المدعي عليه الأول استناداً الي كتاب التملك المرقم (٣٩٤٢) والمؤرخ في ١٤/٣/١٩٩٠ الا ان ظروف شاذة حالت دون اكمال معلسة التسجيل . وقد قدمت المدعية (والدة المفقود) طلباً للتسجيل الا ان المدعي عليه الأول اصدر قرار الإداري المؤرخ في ٢٤/١/٢٠١٦ (يكون حسم القضايا الخاص بالتسجيل لقطع المحلثة قبل ٩/٤/٢٠٠٢ ولم يتم تسجيلها عن طريق القضاء ...) ، نظمت المدعية لدى المدعي عليه الأول بتاريخ ٢٩/١٢/٢٠١٢ وتم رفض نطقه بتاريخ ٣٠/١٢/٢٠١٢ ، أقام المدعي (التمييز) دعواه بواسطة وكيله اسام محكمة القضاء الإداري والسفوق عنها الرسم بتاريخ ٤/٣/٢٠١٢ طلباً فيها الحكم بإلغاء القرار الإداري الذي اصدره المدعي عليه الأول بعدم تسجيل القطعة وإزام المدعي عليهما/اضافة لوظيفتهما بالتضامن بتسجيل القطعة موضوع الدعوى باسم مورثه . وقد اطلت المحكمة الامين العلم لمجلس الوزراء شخصياً ثالثاً للاستيضاح في جلسنتها المؤرخة ٣٠/٤/٢٠١٢ وأخرجته في جلسنتها المؤرخة في ١٣/٨/٢٠١٢ ، ونتيجة الترافعة الحضورية العتبية قررت محكمة القضاء الإداري بتاريخ ٢٨/١١/٢٠١٢ ويعدد الاضطرارة

كوٲماری عیراق
داد کای بالائی نیٲتیٲکادی



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٣/اتحادية/ٲنسیز/٢٠١٣

(١٣/٢٠١٢) حکماً بالاتفاق یقضى برء دعوى المدعى . ولعدم قناعة المیزر بالحکم طعن به تمیزراً بواسطة وتمکله أمام المحكمة الاتحادية العليا بموجب لائحة التميزرية المدفوع عنها الرسم بتاريخ ٢٠١٢/١٢/١٩ طنائياً لفضله لتأسیب الساردة فیها .

القرار

ندى التدقیق والدأولة من المحكمة الاتحادية العليا وجد بأن الطعن التميزري مقدم ضمن المدة القانونية قرر اقروله شكلاً وندى عطف النظر فی القرار المیزر تبین لهدء المحكمة بأن المدعية (التمیزرة) هی والدة المفلوء (أسعد عبد الرسول مجید) ولها وارثته الشرعية بموجب القسم الشرعی الصادر من محكمة الأحوال الشخصية فی كربلاء رقم (٣٩١٢) فی ١١/٣/١٩٩٠ . ولخصمت قطعة الأرض المرقمة (٦١/٣/١٥٥٥٧) جزيرة) فی حیننا لونداء المفلوء المذکور أعلاه . بموجب كتاب التملك المرقم (٣٩١٢) فی ١٤/٣/١٩٩٠ والمؤید صحة صدوره بموجب كتاب مديرية بلدية كربلاء المنسقة بشعبة الاسلاك/بالعدد (١١٠٣٠) فی ٩/٥/٢٠١٠ والمتضمن ((الاستناد لمواقفة معالظ كربلاء/الوزارة العامة/بكتابها المرقم (٨٣٧) فی ١٣/٩/١٩٨٩ ، برضى تسجیل القطعة المرقمة (٦١/٣/١٥٥٥٧) جزيرة) البالغة مساحتها (٢٠٠ م٢) باسم المفلوء (أسعد عبد الرسول مجید) ببذل قدره (١٢) دينار لتعثر التریع الواحد استناداً الى كتاب رئاسة دیوان رئاسة جمهورية العراق رقم (١٩) فی ٧/١/١٩٨٤ . ((یؤجل استیفاء البذل فی الوقت الحاضر لحین عودة الموما اليه مع وضع الشارة المحرز على القطعة)) . وتبین ایضاً بأن القطعة المنوء عنها أعلاه لا زالت مسجلة باسم بثية كربلاء بموجب سند الطلار/٢ فی كربلاء المنسقة المرقم (١١٨٢٤) فی ٢٦/٩/٢٠١٢ . وحث ان الاعمام الصادر عن الامانة العامة لمجلس الوزراء المرقم (١١٢٧٨) فی ١٣/٩/٢٠٠٥ بشرى الى ((ملع تسجیل الطلارات المنووحة لأشخاص معینین بذواتهم او صفتهم بموجب قرارات ادارية صادرة من رئاسة الجمهورية او دیوان الرئاسة او مجلس الوزراء او أية دائرة آخر فی ضل النظام السابق قبل (٩/٤/٢٠٠٣) . وحث ثبت كما هو مبین أعلاه وجود كتاب تملك معنون الى المدعى علیه الاول/اضافاة لوظیفته بتسجیل القطعة المذكورة أعلاه . باسم مورث المدعية المفلوء (أسعد عبد الرسول مجید) وحث ان وکیل المدعى علیه الاول بین بأن سبب عدم کمال معاملة التسجیل للطلار أعلاه هو الركون الى الاعتمادات الصادرة

كويتي حوراني
داد كاي بالاي نييتي حادي



جمهورية العراق
المحكمة الاتحادية العليا

العدد: ٣٣/التحادية/تمييز/٢٠١٣

عن الامانة العامة لمجلس الوزراء . مما تقدم تبين بان عدم تسجيل الطيار الموصوف اعلاه باسم المدعية من قبل المدعي عليها/إضافة لوثيقتيها يعتبر تعزافاً وتعسفاً في استكمال السلطة التقديرية الممنوحة لهما ، وان امتناعهما عن عدم ترويج معاملة التكال المنكية للقطعة - محل الدعوى - لا اساس له من القانون وحيث ان محكمة القضاء الإداري سارت في هذا الاتجاه وأقرت التزام المدعي عليها/إضافة لوثيقتيها وكل حسب اختصاصه بترويج معاملة تسجيل الطيار المبرم (١١/٣/١٥٥٥٧ جزيرة) الثالثة مسلماتها (٢٠٠٠ م) باسم المدعية (المبينة) (إنيب نعمة مجيد) ، عليه يكون قرارها وللأسباب التي اعتمدت عليها صحيحاً وموافقاً للقانون قرر تصديقه ورد الطعون التمييزية وتحصيل المعيز رسم التمييز وصدر القرار استناداً لأحكام المادة (٥) (ثانياً) من قانون المحكمة الاتحادية العليا رقم (٣٠) لسنة ٢٠٠٥ والمادة (١٤) من الدستور وصدر القرار بالاتفاق في ٢٠١٣/٣/١٢ .

الرئيس

مدحت المحمود

العضو

فاروق محمد الساسي

العضو

جعفر ناصر حسين

العضو

أكرم هادي محمد

العضو

أكرم احمد بابان

العضو

محمد هادي التكريتي

العضو

عبد صالح التميمي

العضو

ميخائيل شمشون فس كوركيان

العضو

حسن أبو التمن